



سماس الرحم العجم



جمهوريّة مصر العربيّة
رئيسيّة الجمهوريّة

الجريدة الرسمية

العدد ٤٠ فبراير

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٤٦ في ٧ جمادى الأولى سنة ١٤١٢
(١٤ نوفمبر سنة ١٩٩١)

محتويات العدد

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم المصفحة

قرار رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة المرحلة الثانية لمياه ومجاري مدن القناة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع

رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة هولندا والذى تلتقى هولندا بموجبه "٢٠ مليون فلورين" كمنحة لتمويل أنشطة التنمية في مصر والموقم بتاريخ ٦/٥/١٩٩١

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٩١ بتعيين المستشار / أحمد محمد أحمد المنوف،
وتنقل مستشارين إلى مكتب النائب العام

قرار رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٩١ بتعيين رئيس جامعة طنطا

قرار رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ١٦٤٧ لسنة ١٩٩١ بتنزيل معاش عن الخسائر في النفس

٣١٢٤ تقييم الأعمال المجرية في تونس قرارات قضائية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة المرحلة الثانية لمياه
ومجاري مدن القناة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات
المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرار :
(مادة وحيدة)

وافق على التعديل الثاني لاتفاقية منحة المرحلة الثانية لمياه ومجاري مدن القناة
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة
بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ صفر سنة ١٤١٢ هـ (٢٢) في الغسطس
سنة ١٩٩١ م .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسه المعقودة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ
الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١ م .

مشروع الوكالة الأمريكية :
لتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ١٧٤

تعديل ثان
لاتفاقية منحة المرحلة الثانية
لمياه ومجاري مدن القناة
بين
جمهورية مصر العربية
و
الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

تعديل ثان بتاريخ ١٩٩١/٧/٣ لاتفاق المنحة المؤرخ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٧ بين جمهورية مصر العربية (المتخرج) والولايات المتحدة الأمريكية التي تصل من خلال الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية (الوكالة) للمرحلة الثانية لمياه ومجاري مدن القناة .

بند ١ - يعدل اتفاق المنحة السابق تعديله كما يلى :

(أ) يعدل بند ٣-١ بمختلف مائة وتسعة مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي (١٠٩,٤٠٠,٠٠٠) وإحلال مائة وتسعة وستون مليون وأربعمائة ألف دولار أمريكي (١٦٩,٤٠٠,٠٠٠) محلها .

(ب) بمختلف بالكامل البند ٣-٣ ب ويحمل علده ما يلى :

يقوم المتخرج بتدبير الموارد المالية بالجنيه المصري لعقود تصميم وإنشاء مرافق الصرف الصحي و المياه الشرب في المناطق الـ٣ المدن الثلاث ومن المتوقع أن يصل هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليون جنيه مصرى عند أكمال المساعدة المشروع ، وتبليغ المنحة المقيدة من الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية مبلغ ٣٨٠ مليون دولار أمريكي (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه مصرى) ويقوم المتخرج بتقديم مساهمات عينية للمشروع مثل الأرض كتسهيلات في المدن الثلاث .

(ج) تعدل الأحكام الخاصة بالسادة الخامسة بالسلطة الأحكام الجديدة التالية :

بند ٥ - ٩ - المدفووعات التي يتم سدادها بمعرفة وزارة الإسكان والمرافق العامة ، هيئة قناة السويس ، الهيئة القومية لمياه الشرب والمصرف الصحي ، الغرائب ، التبرعيات ، الرسوم ، وغيرها من المبالغ التي تجيئها الحكومة :

وبمراجعة أنه إذا لم يعتد الإعفاء من الغرائب أو الرسوم أو التبرعيات الجمركية أو غيرها من المبالغ التي تجيئها الحكومة ، متى كان سهلاً التعرف عليها (بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية) والمفروضة بمقتضى القوانين السارية في جمهورية مصر العربية - يعنى إلى الجوانب الآتية :

١ - أي مقاول يتم تمويله بوجوب المنحة .

٢ - أي حاملين يتبعون مثل هذا المقاول .

٣ - أي ممتلكات شخصية (بما في ذلك السيارات الشخصية للأى من هؤلاء العاملين .

٤ - أي معدات أو مواد أو ممتلكات أخرى تقدم أو تستعمل بوجوب المنحة .

٥ - أي عمل أو خدمات تقدم بوجوب المنحة .

٦ - أي تعامل (بما في ذلك توريد أي سلعة) يتم تمويلها بوجوب المنحة - فإن وزارة الإسكان والمرافق العامة وهيئة قناة السويس والهيئة القومية لمياه الشرب والمصرف الصحي ، بحسب الأحوال سوف تقسم ، وذلك حالم ينبع على غير ذلك صراحة أو في الخطابات التنفيذية للشرع - بدفع أو رد هذه المبالغ من موارد أخرى غير تلك التي توفرها المنحة .

(ب) لا يترافق هذه البند ٥ - ٩ - مع اعن ما يلى :

١ - أي إشارة إلى المقاول فإذاً تعنى أي فرد أو هيئة تقوم بتادية أعمال أو خدمات أو توفير سلع في ظل أي اتفاقية أو اتفاق فرعى يتم تمويلها من هذه المنحة (يشمل ذلك المقود ، اتفاقيات المنحة ، الاتفاقيات التعاونية ، المقود الفرعية ، والاتفاقيات الفرعية المدرجة تحت المنحة والاتفاقيات التعاونية .

٢ - أي إشارة إلى العاملين فإنها تعنى كل الأفراد (سواء كانوا مقاولين أو موظفين لدى المقاولين) الذين يقومون بأداء الأعمال والخدمات أو توفير السلع ، وذلك تختت أي اتفاقية مذكورة في الفقرة السابقة والذين ليسوا مواطنين أو مقاومين دائمين بجمهورية مصر العربية ، وكل أفراد أسر هؤلاء الأفراد .

بند ٥ - ١٠ - الوثائق والمستندات اللازمة لاستيراد السلع والممتلكات الشخصية غير الخاضعة للرسوم الجمركية : يوافق المنوح على أن تقوم وزارة الإسكان والمرافق العامة هيئة قناة السويس ، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بحسب الأحوال بتقديم خطابات ضمان وأى مستندات أخرى مطلوبة لمصلحة الجمارك لاستيراد المعنى من الرسوم الجمركية وذلك فيما يتعلق بما يلى :

- ١ - المعدات (وتشمل المركبات) المواد والإمدادات ويشار إليها هنا باسم السلع) المملوكة من هذه المنحة .
- ٢ - السلع المستوردة للاستخدام المتعلقة بالعمل أو الخدمات المؤداة في ظل هذه المنحة .

٣ - الممتلكات الشخصية (وتشمل المركبات الخاصة) للأفراد القائمين بالعمل أو الخدمات في ظل هذه المنحة (وأفراد أمرهم) الذين ليسوا مواطنين أو مقاومين دائمين في جمهورية مصر العربية .

وبمقتضى خطابات الضمان المذكورة ستقوم وزارة الإسكان والمرافق ، هيئة قناة السويس والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بحسب الأحوال بسداد كل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع والممتلكات غير المغفلة من الرسوم الجمركية أو المعاد تصديرها ، على أن يكون السداد من أرصدة غير أرصدة هذه المنحة .

(د) تختلف الخطة المالية التوضيحية (جدول ١ - الملحق ١ لاتفاقية المنحة) ويحمل محلها الخطة المالية التوضيحية المرفقة .

بند ٢ - التصديق :

يتولى المعنوـج اتخاـذ كـافـة الإـبـرـامـات الـضـرـورـيـة لـاسـتـكـمال كـافـة الإـبـرـامـات الـلاـزـمـة للـتـصـدـيق عـلـى هـذـا التـعـديـل وـتـخـطـر الـوـكـالـة بـعـد التـصـدـيق .

بند ٣ - لـفـة الـاقـنـاعـة :

حرر هـذـا التـعـديـل بالـلـقـتـين الـأـنـجـلـيـزـيـة وـالـعـرـبـيـة وـفـي حـالـة وـجـود غـمـوض أـو خـلـاف بـيـن النـصـيـن يـرـجـع النـص الـأـنـجـلـيـزـي .

بند ٤ :

فيـا عـدا مـا تـم تـعـديـله أـو تـغـيـيرـه هـنـا يـظـل اـنـفـاقـ الـمنـحـة سـارـى وـنـافـذـ الـمـفـعـول طـبقـا لـكـلـ بـنـوـدـه .

بند ٥ :

يـصـبـح هـذـا التـعـديـل سـارـى الـمـفـعـول بـعـد توـقـيعـه بـيـن الـطـرـفـيـن عـلـيـه .

واـشـهـادـا عـلـى ذـلـك فـإـن جـمـهـورـيـة مصرـالـعـرـبـيـة وـالـوـلـاـيـات الـمـتـحـدـة الـأـمـرـيـكـيـة كـلـ من خـلـال مـمـثـلـيـهـ المـفـوضـيـن قدـ وـقـعـوا عـلـى هـذـا التـعـديـل باـسـمـاهـم وـتـمـ تـسـلـيمـهـ فـيـا يـوـمـ وـالـسـنـةـ المـحـدـدـيـنـ أـعـلاـهـ .

الـوـلـاـيـات الـمـتـحـدـة الـأـمـرـيـكـيـة

الـاسـمـ / دـ. مـوـرـيـسـ مـكـرمـ اللـهـ

الـقـائـمـ بـالـأـعـمـالـ

جمـهـورـيـة مصرـالـعـرـبـيـة

الـاسـمـ / دـ. حـسـنـ سـليمـ

وزـيرـ الـدـوـلـةـ لـلـتـعـاوـنـ الدـوـلـيـ

الـاسـمـ / دـ. حـسـنـ سـليمـ

مدـيرـ الـوـكـالـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ

لـلـتـنـمـيـةـ الدـوـلـيـةـ بـالـقـاهـرـةـ

رـئـيـسـ قـطـاعـ الـتـعـاوـنـ الـاـقـتـصـادـيـ

معـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ

الجهات الممثلة

وأشهادا من الجهات المختصة بهذا التعديل فإن مثليها قد وقعوا باسمائهم .

الاسم : مهندس / محمد عزت عادل
رئيس هيئة قناة
السويس

الاسم : مهندس / حسب الله الكفراوى
وزير الإسكان والمرافق
العامة

الاسم : مهنيس / محمود عبد العليم عبد العال
رئيس الهيئة القومية لمياه
الشرب والصرف الصحي

النطئة المالية التوضيحية

النطئة المالية لمشروع مياه رجاري مدن القناة - سحلان فانية رقم ٢٦٣ - ١٧٤

الأرقام بالدولار أو بالألف دولار جنيد مصرى

مساهمة الوكالة الأسيوية للتنمية الدولية		مساهمة الحكومة المصرية	
النطئيات السابقة (بالدولار)	النطئيات المعدل بالجنية (بالدولار)	النطئيات السابقة (بالدولار)	النطئيات المعدل بالجنية (بالدولار)
بيان			
(١) تكاليف رأس المال:			
نظم سرافق العرف			
العصري بمياه الشرب ..	٧٣,٣٠٠	٦٠,٠٠٠	١٣٣,٢٠٠
(ب) المساعدة الفنية ..	٣٥,٨٠٠	-	٣٦٢,٩٠٠
(ج) الراجحه والتقديم ..	٦٠,٦٠٠	٩,٣٠٠	٣٥٨,٠٠
الإجمالي ..	١٣٣,٢٠٠	٦٠,٠٠٠	٣٦٢,٩٠٠
بيان			
(٢) تكاليف التشغيل:			
الإيجار ..	١٥٩,٤٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠
الإجمالي ..	٣٥٠,٠٠٠	٣١٠,٦٠٠	١٣٣,٢٠٠

* يمثل مساهمة الحكومة التقديمية سدادها بالجنية المصري ومواء الشرب.

** يعتبر بمصر لصالح الأرض المطلوبة التلاصق بالموقع الأساسية مختلف المرافق المكتسبة استثناء الساهمة العالمية بمصرية مصر.

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٨/١٢ بناءً الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة المرحلة الثانية لمياه ومجاري مدن القناة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣؛

وعل موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣؛

وعل تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦؛

قرد :

(ملحة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الثاني لاتفاقية منحة المرحلة الثانية لمياه ومجاري مدن القناة الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٧/٣

صدر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر الغربية
وملكية هولندا والذى تتبع هولندا بموجبه مبلغ "٢٠ مليون فلورين"
كمنحة لتمويل أنشطة التنمية في مصر ووقع بتاريخ ١٩٩١/٥/٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

فقره :

(مادة وحيضة)

ووفق على الكتاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكية هولندا
والذى تتبع هولندا بموجبه مبلغ ٢٠ مليون فلورين كمنحة لتمويل أنشطة التنمية في مصر
ووقع بتاريخ ١٩٩١/٥/٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ .
(الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٩١ م)

حسني مبارك

إلى حكومة جمهورية مصر العربية
وزارة التعاون الدولي
مكتب السيد وكيل أول الوزارة
القاهرة

بنك الاستثمار الهولندي
للدول النامية

في ٦ مايو ١٩٩١

أيها السادة

أخطرتنا حكومة مملكة هولندا بقرارها بإتاحة منحة غير مقيدة بجزئياً مقدارها ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جلدر هولندي (عشرون مليون جلدر هولندي) لحكومة جمهورية مصر العربية ويشار إليها هنا بمصر وذلك لتمويل أنشطة التنمية التي تمت الموافقة عليها وتلك التي يتم الموافقة عليها.

ونظرًا إلى أن مبلغ هذه المنحة سوف يسحب من خلال بنكنا كمثل لحكومة هولندا فيشرفنا أن نبلغكم بالإجراءات التي تتبع في هذا الشأن :

(مادة ١)

(ا) تناح هذه المنحة من خلال بنك الاستثمار الهولندي — والذي يشار إليه فيما بعد بالبنك بعد استلام التفويض اللازم من الحكومة الهولندية وفقاً للبنود والأحكام الواردة في هذا الخطاب .

(ب) يكون استخدام المنحة مقتصرًا على تمويل مدفوعات العقود التي تم إبرامها لتوريد السلع أو الخدمات (المشار إليها فيما بعد بصورة جماعية "سلع") ومثل هذه العقود يشار إليها فيما بعد بعقود الشراء) والمرتبطة بأنشطة التنمية التي تمت الموافقة عليها وتلك التي يتم الموافقة عليها .

(ج) يكون استخدام المنحة مقتصرًا على مصر ومحدداً في الأغراض المتفق عليها في الفقرة (د) من هذه المادة وكذلك النصوص الأخرى لهذا الخطاب ومصر غير مخولة بأى طريقة كانت بتحويل أي حق من حقوقها الواردة

ف نطاق هذا الخطاب إلى طرف ثالث وفي حالة حصول أي طرف ثالث على أي حق من حقوق مصر سواء بحكم القانون أو التعاقد أو باى طريقة أخرى فإن التزام البنك بدفع مبلغ المنحة أو أي جزء منها يتهمي حتى .

(د) بجرى اتصالات متتظمة بين مصر والقسم الإقليمي المختص بالتعاون للتنمية بوزارة الشئون الخارجية الهولندية بشأن استخدام المنحة طبقاً للفقرات السابقة من هذه المادة وتخطر هذه الوزارة البنك بموافقتها على الصفقات التي تمول من هذه المنحة ولا تستخدمن هذه المنحة تحت أية ظروف لأغراض أخرى غير تمويل الصفقات المشار إليها .

(ه) تبرم عقود الشراء مع موردي السلع الهولنديين أو موردي سلع دولة أخرى مؤهلة للتوريد. وأينما استخدم مصطلح دولة مؤهلة للتوريد في هذا الخطاب فإنه يعني إحدى الدول ومنها مصر بخلاف هولندا من تلك التي تكون وفقاً للترتيبات الخاصة المتفق عليها بين حكومة مصر وحكومة هولندا مؤهلة لتوريد السلع التي يجري تمويل شرائها في نطاق هذه المنحة . ويكون توريد هذه السلع قاصراً على منشأ هولندي أو منشأ لدولة مؤهلة للتوريد .

(و) المسحوبات التي تقوم بها مصر في نطاق هذه المنحة تدرج في حساب مصر مع البنك : حساب منحة مصر ١٩٩١ (١) . ولا يتعارض مع قيام البنك بقيد في الحاسب المدين كل أو جزء من أي مسحوبات بواسطة مصر من الرصيد غير المستخدم الذي قد يتواجد من أي منحة متاحة أو تناح مصر من البنك ما لم يتعارض ذلك مع رأي البنك .

(ز) لن يسمح بإجراء أي مسحوبات بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ إلا إذا أخطر البنك مصر بتاريخ آخر في هذا الخصوص .

(مادة ٢)

عندما ترفض مصر في صحب أي مبلغ من المنحة فإن ذلك يتم عن طريق إرسال طلب كتابي إلى البنك كما هو وارد في المواد ٤ ، ٩ ، ٨ ، ٦ ، ٥ ، ١٢ مصحوباً بصورة من مقد الشراء .

ويقوم البنك بفحص عما إذا كان هذا الطلب يتفق وأحكام هذا الخطاب وفي حالة عدم الطلب يخطر البنك مصر بموافقتها .

(مادة ٣)

تم المسحوبات من المتحدة كاملاً :

- ١ - من خلال إعادة الدفع بواسطة البنك لبنك هولندا بوجوب تفويض من بنك مصر ليدفع مورد السلع في هولندا بوجب الاعتماد المستندى ويشار هنا للبنك الأول « بالبنك الهولندي » الدافع . أو
- ٢ - الدفع مباشرة بواسطة البنك لحساب المورد الهولندي للسامع لدى بنك في هولندا . أو
- ٣ - بإعادة الدفع بواسطة البنك لمصر بالنسبة للمدفوعات التي تم عن طريق مشترى في مصر لمورد السلع في هولندا . أو
- ٤ - بأى طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين مصر والبنك .

(مادة ٤)

(أ) في تطبيق الفقرة (١) من المادة ٣ يتعهد البنك بإعادة الدفع للبنك الهولندي الدافع بعد تسلمه طالب من مصر طبقاً للمادة (٢) بالإضافة إلى صورة الاعتماد المستندى المتعلق بهذا الشأن .

(ب) يتضمن الطلب التفويض غير المشروط وغير القابل للإلغاء من جانب مصر للبنك بإجراء المدفوعات للبنك الهولندي في وقت الاستحقاق وذلك طبقاً للتتعهد السابق ذكره .

(ج) يتم ذكر قيمة الارتباط مع البنك بالعملة الهولندية .

(د) بمجرد تسلم البنك لبيان من البنك الهولندي الدافع يفيد استيفاء جميع الشرط الخالصة بالاعتماد المستندى فإن البنك يكون مكلفاً من مصر بإعادة الدفع دون تحمل مسئولية ما بالنسبة للبنود والشروط الواردة بالاعتماد المستندى .

(ه) بمجرد تسلم البنك لبيان من البنك الهولندي الدافع ما يفيد بإجراء أي تعديل على الاعتماد المستندى المتعلق بهذا الشأن فإن البنك يكون مفروضاً بطريقة غير قابلة للإلغاء بواسطه مصر في إجراء مثل هذا التعديل الملائم على التعميد المشار إليه في هذه المادة بما في ذلك مد تاريخ صلاحية التعميد فيما عدا التعديلات المتعلقة أو التي تؤثر على زيادة قيمة التعميد.

ودون الأخلاص بما سبق يمكن زيادة التعميد أو تعديله بواسطة البنك بعد تسلم طلب من مصر وذلك طبقاً للفقرة أ من المادة (٤).

(مادة ٥)

في تطبيق الفقرة (٢) من المادة (٣) فإن البنك يقوم بالدفع مباشرة فور تلقيه طلباً كتابياً من مصر طبقاً لل المادة (٢) لدفع المبالغ المستحقة لصالح مورد السلع الهولندي مبيناً فيه بالتحديد القيمة المراد دفعها واسم وعنوان الجهة المطلوب الدفع لحسابها وصورة من عقد الشراء المطلوب.

(مادة ٦)

(أ) في تطبيق الفقرة (٣) من المادة ٣ فإن البنك يدفع لمصرف هولندا بعد تلقيه طلباً كتابياً من مصر طبقاً لل المادة (٢) لإجراء مثل هذا الدفع وكذلك (٢) إيصال المورد، (٣) شهادة الدفع من البنك تفيد بالدفع، (٤) شهادة ملائمة ملائمة هولندية من غرفة التجارة الهولندية أو أية مؤسسة مفوضة لاصدار هذه الشهادات، (٥) صورة من عقد الشراء المعنى ويقدم طلب السحب الكتابي للبنك دون سواه ولن تكون المبالغ المعنية ملائمة ملائمة بموجب منع أو قروض مقدمة من دول أخرى أو منظمات دولية.

(ب) مصاريف التحويل الخاصة بالمبالغ المدفوعة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة تكون على حساب مصر ويفوض البنك تفويضاً غير قابل للإلغاء من جانب مصر بغضهم من المنحة لدفع هذه المصاريف.

(مادہ ۲)

فـ حالة الترميمات المذكورة في الفقرة هـ من المادة (١) بين مصر وحكومة هولندا
فـان المسحوبات من المساحة تم كـاميل :

(١) من خلال إهاده الدفع من البنك لبنك في دولة مؤهلة كمصدر للتوريد يدفع
لورد السلع في هذه الدولة بوجوب اعتقاد مستندى ويسمى البنك الأول
بالبنك الدافع .
أو

(ب) بإعادة الدفع بواسطة البنك لمصر بالنسبة لل مدفوعات التي تم بواسطة مشتري في مصر لورد السلع في البلد المؤهل كمصدر للتوريد .
أو

(ج) بطريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين مصر والبنك .

مادہ ۸

(١) فـ تطبيق الفقرة (أ) من المادة ٧ يتمهد البنك بالدفع للبنك الدافع بعد تسليم طلب من مصر طبقاً لـ المادة ٢ بالإضافة إلى صورة الاعتماد المستندى المتعلق بهذا الشأن .

(ب) يتضمن الطلب التغويض غير المشروط وغير القابل للإلغاء بواسطة مصر للبنك للقيام بالمدفوعات للبنك الدافع في الوقت المحدد .

(ج) يعبر تسلم البنك بيان من البنك المولى الدافع يفيد استيفاه جميع الشروط الخاصة بالاعتماد المستندى فإن البنك سيكلف من مصر لإعادة الدفع دون تحمل مسئولية ما بالنسبة للشرط الوارد بالاعتماد المستندى .

(د) بمجرد تسلم البنك بيان من البنك الدافع بإجراء أية تعديل على الاعتماد المستندى المتعلق بهذا الشأن فإن البنك يكون مغوضا بطريقة غير قابلة للالغاء بواسطة مصر بإجراء مثلا هذه التعديلات الملائمة بالنسبة للعمد

المشار إليه في هذه المادة وبما لا يتعارض مع رأى البنك (تتضمن مد تاريخ صلاحية التعميد) فيما إذا أدى تعديلات تأثير على التعميد بازيادة ودون الإخلال بما سبق فإنه يمكن زيادة التعميد وتعديلاته بواسطة البنك بعد تسلم البنك طلب من مصر طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة .

(هـ) في حالة السحب من المنحة بعملة أجنبية أخرى بخلاف العملة المولندية طبقاً للإعتماد المستند يتخذ البنك الإجراءات الملائمة إن أمكن لتفادي مخاطر التغيير في سعر الصرف بين العملة المولندية والعملة الأجنبية وقت قبولي للدفع بالعملة الأجنبية وبما يتافق مع الفقرات السابقة في هذه المادة ويكون تفاصيل المخاطر وفرق سعر الصرف في مختلف الظروف على حساب مصر .

تكون تكاليف التغطية المذكورة في هذه الفقرة (هـ) على حساب مصر كما يكون البنك مفوضاً تفويضاً غير قابل للإلغاء بواسطة مصر للسحب من المنحة لدفع هذه المستحقات .

(و) مصاريف التحويل الخاصة بإعادة الدفع تكون على حساب مصر والبنك مفوض تفويضاً غير قابل للإلغاء من جانب مصر ليخصم من المنحة لدفع هذه المصاريف .

(ز) إذا ما استدعت أحكام هذه المادة من يدا من التوضيح في حالة معينة فإن مصر والبنك يتباخنان بحسن النية للتوصل إلى اتفاق حولها .

(مادة ٩)

- (١) في تطبيق أحكام الفقرة (ب) من المادة (٧) فان البنك يدفع لمصر في هولندا بعد تلقيه (١) طلباً كتابياً من مصر لإجراء مثل هذا الدفع وفقاً للمادة ٢ ،
- (٢) إيصال المورد ، (٣) شهادة الدفع من البنك الذي قام بالدفع ، (٤) شهادة المنشأة من هرقة التجارة أو أية مؤسسة مفوضة لإصدار مثل هذه

الشهادات ، (٥) صورة من عقد الشراء المطلوب ويقدم طلب السحب الكافي للبنك دون سواه ولن تكون المبلغ (المبالغ) المعنية لطالبها متزامنة بوجوب منع أو قروض مقدمة من دول أخرى أو منظمات دولية .

(ب) مصاريف التحويل الخاصة بالمبالغ المدفوعة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة تكون على حساب مصر ويفوض البنك تفويفها غير قابل للإلغاء من جانب مصر ليخصم من المنحة لدفع هذه المصاريف .

(مادة ١٠)

عندما تتوافر شروط التوريد لدى مصر كما هو مشار إليه في الترتيبات بين حكومة مصر وحكومة هولندا ، فإن المسحوبات في نطاق المنحة تكون :

١ - بإعادة الدفع من البنك لمصر للمدفوعات التي تمت بمعرفة المشتري في مصر لمورد السلع في مصر .

او

٢ - إعادة الدفع بواسطة البنك لمصر للتكليف المحلية (كما هو محدد في مادة ١٢ فيما بعد) .

أو

٣ - أي طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين مصر والبنك .

(مادة ١١)

(أ) في تطبيق أحكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) فإن البنك يدفع لمصر في هولندا بعد تلقيه (١) طلبا كتابيا من مصر لإجراء مثل هذا الدفع وفقا ل المادة ٢ ، لصالح المورد ، (٢) شهادة الدفع من البنك الذي قام بالدفع ، (٣) شهادة منشأ مصرية من غرفة التجارة أو أية مؤسسة في مصر مفوضة بإصدار مثل هذه الشهادات (٤) صورة من عقد الشراء المطلوب ويقسم

طلب السحب الكتابي للبنك دون موافه ولن تكون المبلغ (المبالغ) المعنية علا لطالبه مترامنة بموجب منع أو قررض مقدمة من دول أخرى أو منظمات دولية .

(ب) مصاريف التحويل الخاصة بالمبالغ المدفوعة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة تكون على حساب مصر ويفوض البنك تفويضا غير قابل للإلغاء من جانب مصر ليخصم من المنحة لدفع هذه المصاريف .

(مادة ١٢)

١ - في حالة الفقرة (٢) من المادة (١٠) يدفع البنك لمصر مقابل المدفوعات لتكاليف المحلية (كما هو محدد فيما بعد) بعد تسلمه البنك (١) طلب طبقاً لـ المادة (٢) يحدد :

(أ) المبلغ المطلوب دفعها .

(ب) رقم الحساب المصري للبنك في مصر يتم الدفع فيه .

(ج) اسم وعنوان هذا البنك (ii) المستندات التي تثبت للبنك أن التكاليف المعنية تمت بمعرفة مصر ، والطلب المشار إليه يوجه إلى البنك فقط وكذلك فإن المبلغ (المبالغ) المعنية لن يطالب من خلال تسهيلات قرض أو منحة من الدول المانحة أو المنظمات الدولية .

ولأغراض هذه المادة فإن التكاليف المحلية تعنى التكاليف التي تم حتى تاريخ انتهاء المشروع لتمويل شراء سلع من السوق المحلي .

ويعتبر الاتفاق ملحاً إذا تم شراء السلع من مؤسسة معاية صنعت هذه السلع ، أو أن هذه السلع ضمن مخزون مؤسسة محلية بعرض بيعها لمن يرغب .

٢ - مصر وفات التحويل على المسحوبات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة تكون لحساب مصر ، والبنك مفوض من مصر تفويضا غير قابل للإلغاء للسحب من المنحة لمواجهة هذه المصاريف .

(مادة ١٢)

يرسل البنك لمصر بياناً مكتوباً بجميع القيد الحاسيبة في دفاتر البنك فيما يتعلق بهذه المنحة وإذا لم تصل للبنك امراضات مصر على هذا البيان في ظرف سنتين يوماً من تاريخ استلام مصر له فيعتبر هذا البيان صحيحاً من وجهة نظر البنك ويقبل البنك وسائل تلخيص في هذا الفرض .

(مادة ١٤)

أثناء سريان أحكام هذا الكتاب تقوم مصر بتزويد البنك بمعلومات عن الواردات من السلع المملوكة في نطاق هذه المنحة واستخداماتها بما قد يطلب بطريقه أفضل من أجل تنفيذ وإدارة هذه المنحة .

(مادة ١٥)

إذا لم يتسلم البنك إخطاراً كتابياً من مصر بغير التفويضات ونماذج التوقيع الموجودة بحوزته فإنها لن تتغير وسوف تطبق على المنحة المولندية لمصر (١)

(مادة ١٦)

توافق مصر على محتويات هذا الخطاب عند استلام البنك لطلب طبقاً ل المادة ٢
وتم توقيعه طبقاً ل المادة ١٥

(مادة ١٧)

يشكل هذا الخطاب والرد عليه اتفاقاً بين الطرفين وقد تحرر من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

المدير الإداري
بنك الاستئثار المولندي

ف ١٩٩٢/٨/١١

إلى بنك الاستئثار القوى المولندي للدول النامية
لاماى

السادة :

ل عظيم الشرف باستلام كتابكم المؤرخ ٦ مايو ١٩٩١ والذي نصه كالتالي :
أخطرتنا حكومة مملكة هولندا بقرارها بإتاحة منحة غير مقيدة جزئياً مقدارها
٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جلدر هولندي (عشرون مليون جلدر هولندي) لحكومة ج ٣٠ ع
ويشار إليها هنا بمصر وذلك لتمويل أنشطة التنمية التي تمت الموافقة عليها وتلك التي يتم
الموافقة عليها .

ونظراً إلى أن مبلغ هذه المنحة سوف يسحب من خلال بنكنا كممثل لحكومة هولندا
فيشرفنا أن نبلغكم بالإجراءات التي تتبع في هذا الشأن .

(مادة ١)

(أ) تناح هذه المنحة من خلال بنك الاستئثار المولندي - والذي يشار إليه
فيما بعد بالبنك بعد استلام التفويض اللازم من الحكومة المولندية وفقاً
للبنود والأحكام الواردة في هذا الخطاب .

(ب) يكون استخدام المنحة مقتضاً على تمويل مدفوّعات العقود التي تم إبرامها
لتوريد السلع أو الخدمات (المشار إليها فيما بعد بصورة جماعية "سلع" ومثل
هذه العقود يشار إليها فيما بعد بعمود الشراء) والمرتبطة بأنشطة التنمية التي
تمت الموافقة عليها وتلك التي يتم الموافقة عليها .

(ج) يكون استخدام المنحة مقتضاً على مصر وتحديداً في الأغراض المتفق عليها
فـ الفقرة (د) من هذه المادة وكذلك النصوص الأخرى لهذا الخطاب و مصر
غير مخولة بأى طريقة كانت بتحويل أى حق من حقوقها الواردة في نطاق

هذا الخطاب إلى طرف ثالث وفي حالة حصول أي طرف ثالث على أي حق من حقوق مصر سواء بحكم القانون أو التعاقد أو بأى طريقة أخرى فإن التزام البنك بدفع مبلغ المنحة أو أي جزء منها يتنهى حينها.

(د) تجرى اتصالات منتظمة بين مصر والقسم الإقليمي المختص بالتعاون للتنمية بوزارة الشئون الخارجية المولندية بشأن استخدام المنحة طبقاً للفقرات السابقة من هذه المادة وتحضر هذه الوزارة البنك بموافقتها على الصفقات التي تمول من هذه المنحة ولا تستخدم هذه المنحة تحت أية ظروف لأغراض أخرى غير تمويل الصفقات المشار إليها.

(هـ) تبرم عقود الشراء مع موردي السلع المولنديين أو موردي سلع دولة أخرى مؤهلة للتوريد. وأيضاً استخدم مصطلح دولة مؤهلة للتوريد في هذا الخطاب فإنه يعني إحدى الدول ومنها مصر بخلاف هولندا من تلك التي تكون وفقاً للترتيبيات الخاصة المتفق عليها بين حكومة مصر وحكومة هولندا مؤهلة لتوريد السلع التي يجري تمويل شرائها في نطاق هذه المنحة.

يكون توريد هذه السلع قاصراً على منشأ هولندي أو منشأ لدولة مؤهلة للتوريد.

(و) المسحوبات التي تقوم بها مصر في نطاق هذه المنحة تدرج في حساب مصر مع البنك حساب منحة مصر ١٩٩١ (١). ولا يتعارض مع قيام البنك بقيد في الحساب المدين كل أو جزء من أي مسحوبات بواسطة مصر من الرصيد غير المستخدم الذي قد يتواجد من أي منحة متاحة أو ت蒞 لمصر من البنك ما لم يتعارض ذلك مع رأي البنك.

(ز) لن يسمح بإجراء أي مسحوبات بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ إلا إذا أخطر البنك مصر بتاريخ آخر في هذا الخصوص.

(مادہ ۲)

عندما ترغب مصر في سحب أي مبلغ من المنحة فإن ذلك يتم عن طريق إرسال طلب كتابي إلى البنك كوارد في المواد ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٢ مصحوباً بصورة من عقد الشراء.

ويقوم البنك بفحص عما إذا كان هذا الطلب يتفق وأحكام هذا الخطاب وحاله .
صحة الطلب تعتبر البنك مصر موافقته .

(مادہ ۴)

تم المسحوبات من المنحة كايل :

١ - من خلال إعادة الدفع بواسطة البنك لبنك في هولندا بموجب تفويض من بنك في مصر ليدفع مورود السلع في هولندا بموجب الاعتماد المستندى ويشار هنا للبنك الأول "بالبنك الهولندي الدافع" أو

٢- الدفع مباشرةً بواسطة البنك الحساب المورد الهولندي للسلع لدى بنك
في هولندا أو

٣- بإحادة الدفع بواسطة البنك لمصر بالنسبة لل مدفوعات التي قمنا بها طرائق
مشترى في مصر لمورد السلم في هولندا أو

٤- بأى طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين مصر والبنك .

(٣ مادہ)

(١) في تطبيق الفقرة (١) من المادة ٣ يتعهد البنك بإمداد الدفع للبنك الهولندي الدافع بعد تسلم طلب من مصر طبقاً للمادة (٢) بالإضافة إلى صورة الاعتماد المستندى المتعلق بهذا الشأن .

(ب) يتضمن الطلب التفويف غير المشروط وغير القابل للإلغاء من جانب مصر للبنك بإجراء المدفوعات للبنك المولندي في وقت الاستحقاق. وذلك طبقاً للعمود السادس ذكره .

(ج) يتم ذكر قيمة الارتباط مع البنك بالعملة المولندية .

(د) بمجرد تسلم البنك لبيان من البنك المولندي الدافع يفيده استيفاء جميع الشروط الخاصة بالاعتماد المستندى فإن البنك يكون مكلفاً من مصر بإعادة الدفع دون تحمل مسئولية ما بالنسبة للبنود والشروط الواردة بالاعتماد المستندى .

(هـ) بمجرد تسلم البنك لبيان من البنك المولندي الدافع ما يفيده بإجراء أي تعديل على الاعتماد المستندى المتعلق بهذا الشأن فإن البنك يكون مفوضاً بطريقة غير قابلة للإلغاء بواسطة مصر فإجراء مثل هذا التعديل الملائم على التعهد المشار إليه في هذه المادة بما في ذلك مد مارينغ صلاحية التعهد فيما عدا التعديلات المتعلقة أو التي تؤثر على زيادة قيمة التعهد .

ودون الإخلال بما سبق يمكن زيادة التعهد أو تعديله بواسطة البنك بعد تسلمه من مصر وذلك طبقاً للفقرة (١) من المادة (٤) .

(مادة ٥)

في تطبيق الفقرة (٢) من المادة (٣) فإن البنك يقوم بالدفع مباشرة فور تلقيه طلباً كتابياً من مصر طبقاً للمادة (٢) لدفع المبالغ المستحقة لصالح مورد السلع المولندي مبيناً فيه بالتحديد القيمة المراد دفعها واسم وعنوان الجهة المطلوب الدفع لحسابها بصورة من عقد الشراء المطلوب .

(مادة ٦)

(١) في تطبيق الفقرة (٣) من المادة (٣) فإن البنك سيعد الدفع لمصر في هولندا بعد تلقيه (١) طلباً كتابياً من مصر طبقاً للمادة ٢ لإجراء مثل هذا الدفع وكذلك (٢) إيصال المورد ، (٣) شهادة الدفع من البنك تفيد بالدفع ، (٤) شهادة منشأ هولندية من غرفة التجارة المولندية أو أية مؤسسة مفوضة لإصدار هذه الشهادات ، (٥) صورة من عقد الشراء المعنى ويقدم طلب السحب الكتائبي للبنك دون سواه وإن تكون المبالغ المعنية محلاً لطالبة مترامية بوجب منح أو قروض مقدمة من دول أخرى أو منظمات دولية .

(ب) مصاريف التحويل الخاصة بالبالغ المدفوعة المذكورة في فقرة (١) من هذه المادة تكون على حساب مصر ويفوض البنك تنفيضاً غير قابل للإلغاء من جانب مصر ليخصم من المدة لدفع هذه المصاريف.

(مادہ ۷)

(١) من خلال إمداده الدفع من البنك لبنك في دولة متوجلة ك مصدر للتوريد يدفع لمورد السلع في هذه الدولة بمحض اعتقاد مستند إلى ويسعى البنك الأول بالبنك الدافع. أو .

(ب) بإعادة الدفع بواسطة البنك لمصر بالنسبة للدفوهات التي تم بواسطة مشتري في مصر لورد السلع في البلد المؤهل كمصدر للتوريد . أو :

(ج) بطريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين مصر والبنك .

(٨) مادة

(١) فـ تطبيق الفقرة (١) من المادة ٧ يتعهد البنك بالدفع للبنك الدافع بعد تسلم طلب من مصر طبقاً للمادة ٢ بالإضافة إلى صورة الاعتراف المستندى المتعلق بهذا الشأن .

(ب) يتضمن الطلب التغويض وغير المشروط وغير القابل للإلغاء بواسطة مصر للبنك القيام بالمدفوعات للبنك الدائم في الوقت المحدد.

(ج) بمجرد تسلم البنك بيان من البينك المخول لدى الدافع يفيد استيفاء جميع الشروط الخاصة بالاعتياد المستندى فان البنك سيكتفى بنصر لا جوازه للدفع دون تحمل مسؤولية ما بالنسبة للشروط الواردة بالاعتياد المستندى

(٩) بمقدار تسلم البنك بيان من البنك الدائم ياجر المأمورية تصدیق عمل الاختهاد المستندى المتصلق بهذا الشأن فإن البنك يمكنه مغفرة بطرد مشهود تجاه الألغاء به احتماله

حضر بإجراء مثل هذه التعديلات الملائمة بالنسبة للتعهد المشار إليه في هذه المادة وبما لا يتعارض مع رأي البنك (تضمن مد تاريف صلاحية التعهد) فيما عدا أي تعديلات تؤثر على التعهد بالزيادة دون الإخلال بما سبق فإنه يمكن زيادة التعهد وتعديلاته بواسطة البنك بعد تسلمه البنك طلب من مصر طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة.

(هـ) في حالة السحب من المدخرة بعملة أجنبية أخرى بخلاف العملة المولندية طبقاً للإعتماد المستند يتحذّل البنك الإجراءات الملائمة لإن أمكن لتغطية مخاطر التغيير في سعر الصرف بين العملة المولندية والعملة الأجنبية وقت قبولة للدفع بالعملة الأجنبية وبما يتافق مع الفقرات السابقة في هذه المادة ويكون تغطية المخاطر وفرق سعر الصرف في مختلف الظروف على حساب مصر .

تكون تكاليف التغطية المذكورة في هذه الفقرة (٥) على حساب مصر كا يكون البنك مفوضاً تفوياً غير قابل للإلغاء بواسطة مصر للسحب من المنحة لدفع هذه المستحقات .

(و) مصاريف التحويل الخاصة بإعادة الدفع تكون على حساب مصر والبنك
مفوض تمويضا غير قابل للإلغاء من جانب مصر ليخصم من المدعة لدفع
هذه المصاريف .

(ذ) إذا ما استدعت أحكام هذه المادة مزيداً من التوضيح في حالة معينة فلن مصر والبنك ينباخثان بحسن النية للتوصل إلى اتفاق حولها.

(٩) مادة

(١) في تطبيق أحكام الفقرة (ب) من المادة ٧ فإن البنك يدفع لمصرف هولندا بعد تلقيه (١) طلبًا كتبياً من مصر لإجراء مثل هذا الدفع وفقاً للمادة ٢ ،

(٢) لمصالح المورد (٣) شهادة الدفع من البنك الذي قام بالدفع ، (٤)

شهادة المشا من غرفة التجارة أو أية مؤسسة مفوضة لإصدار مثل هذه

الشهادات ، (٥) صورة من عقد الشراء المطلوب ويقدم طاب السحب الكافي للبنك دون سواه ولن تكون المبلغ (المبالغ) المعنية محملة على طالبة متزامنة بوجب منع أو قروض مقدمة من دول أخرى أو منظمات دولية .

(ب) مصاريف التحويل الخاصة بالمبالغ المدفوعة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة تكون على حساب مصر ويفوض البنك تفويضًا غير قابل للإلغاء من جانب مصر ليخصم من المائحة لدفع هذه المصاريف .

٤٦٣٧٢
(مادة ١٠)

عندما توافق شروط التوريد الذي مصر كا هو مشار إليه في الترتيبات بين حكومة مصر وحكومة هولندا ، فإن المسحوبات في نطاق المائحة تكون :

١ - بإعادة الدفع من البنك لمصر للدفوعات التي ثبتت بمعرفة المشتري في مصر لمورد السلع في مصر .

أو

٢ - إعادة الدفع بواسطة البنك لمصر للتکاليف المحلية (كما هو محدد في مادة ١٢ فيما بعد) .

أو

٣ - أي طرق أخرى يتم الاتفاق عليها بين مصر والبنك .

(مادة ١١)

(أ) في تطبيق أحكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) فإن البنك يدفع لمصر في هولندا بعد تلقيه (١) طلبًا كتابياً من مصر لإبراء مثل هذا الدفع وفقاً لل المادة (٢) ابتمان المورد ، (٣) شهادة الدفع من البنك (التي قام بالدفع) ، (٤) شهادة منشأ معتبرة من غرفة التجارة أو ليم مؤسسة في مصر مفوضة الإصدار مثل هذه الشهادات ، (٥) بصيرة عن فقد الشراء

المطلوب ويقدم طلب السحب الكتابي للبنك دون سواه ولن تكون المبلغ
(المبالغ) المعنية خلا لطالية مترامية بموجب منع أو قروض مقدمة من دول
أخرى أو منظمات دولية .

(ب) مصاريف التحويل الخاصة بالبالغ المدفوعة المذكورة في الفقرة (أ)
من هذه المادة تكون على حساب مصر وفوضى البنك تفويضا غير قابل
للإلغاء من جانب مصر ليخص من المائة لدفع هذه المصاريف .

(مادة ١٢)

(١) في حالة الفقرة (٢) من المادة (١٠)، يدفع البنك لمصر مقابل المدفوعات
النكافل المحلية (كما هو محدد فيها بعد) بعد تسلمه البنك (أ) طلب طبقا
المادة (٢) يحدد :

- ١ - المبلغ المطلوب دفعها .
- ٢ - رقم الحساب المصري في مصر يتم الدفع فيه .
- ٣ - اسم وعنوان هذا البنك (أ) المستندات التي تتيح البنك أن
النكافل المحلية تمت بمعرفة مصر ، والطلب إشار إليه يوجه إلى البنك
فقط وكذلك فإن المبلغ (المبالغ) المعنية لن تطلب من خلال تمهيلات قرض
أو منحة من الدول المانحة أو المنظمات الدولية .

ولأغراض هذه المادة فإن النكافل المحلية تعنى النكافل التي تم حتى
تاريخ انتهاء المشروع لتوفير شراء سلع من السوق المحلي .

ويعتبر الاتفاق عمليا إذا تم شراء السلع من مؤسسة محلية صنعت هذه
السلع ، أو أن هذه السلع ضمن عززون مؤسسة محلية بفرض يبعها من يرغب .

(ب) مصر وفات التحويل على المسحوبات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة
(١٢) تكون المسحب مصر ، والبنك مفوض من مصر تفويضا غير قابل للإلغاء
السحب من المائة لمواجهة هذه المصروفات .

(مادة ١٣)

يرسل البنك لمصر بياناً مكتوباً بجميع القيود المحاسبية في دفتر البنك فيها يتعلق بهذه المنحة وإذا لم تصل للبنك اعتراضات مصر على هذا البيان في ظرف ستين يوماً من تاريخ استلام مصر له فيعتبر هذا البيان ملحاً من وجهة نظر البنك ويقبل البنك رسالة تلكس في هذا الفرض .

(مادة ١٤)

أثناء مرحلة إصدار أحكام هذا الكتاب تقوم مصر بتمويل البنك بمعلومات عن الواردات من السلع المملوكة في نطاق هذه المنحة واستخداماتها مما قد يطلب بطريقة أفضل من أجل تنفيذ وإدارة هذه المنحة .

(مادة ١٥)

إذا لم يتسلم البنك إخطاراً كتابياً من مصر بتغيير التفويضات ونماذج التسويق الموجودة بمحوزته فإنها لن تغير وسوف تطبق حل المنحة الهولندية لمصر (١) .

(مادة ١٦)

موافق مصر على محتويات هذا الخطاب عند استلام البنك لطلب طبقاً لل المادة ٢ ، وتم توقيعه ، طبقاً لل المادة (١٥) .

(مادة ١٧)

يشكل هذا الخطاب والدليه اتفاقاً بين الطرفين وقد تحرر من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

وأود أن أخلكم أن النصوص السابقة مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية ويبدأ نفاذها من تاريخ هذا الكتاب بصفة مؤقتة وبناء الإجراءات القانونية المحلية بصفة نهائية .

« صفيق وفيفي صلاح الدين »

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٩١

المذكرة

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٢ بالموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية وملكه هولندا والذى تتبع هولندا بموجبه مبلغ ٢٠ مليون فلورين كنحة لتمويل أنشطة التنمية في مصر والموقع بتاريخ ١٩٩١/٥/٦

وعدل تعمديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٢

فروع :

(مادة وحيدة)

يلشـر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومـي جمهـوريـة مصرـ العـربـية وـمـلـكـهـ هـولـنـدـاـ وـالـذـىـ تـتـبعـ هـولـنـدـاـ بـمـوجـبـهـ مـبـلـغـ ٢٠ـ مـلـيـونـ فـلـوـرـينـ لـتـوـيلـ أـنـشـطـةـ التـنـيـعـ فـمـصـرـ دـالـمـوـعـ بـتـارـيـخـ ١٩٩١/٥/٦ـ

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٩/٢٢

٢) نـسـنـ بـتـارـيـخـ ١٩٩١/١٠/٧ـ

وزير الخارجية

صموـدـ مـوسـىـ

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعدل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعتمـلـ

بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ،

وبنـاءـ عـلـىـ اـعـرـضـةـ وزـرـيـرـ الـعـدـلـ ،

قرار :

(المادة الأولى)

يعين السيد المستشار / أحمد عبد الله المنوفى - الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة نائباً عاماً مساعداً .

(المادة الثانية)

ينقل إلى مكتب النائب العام كل من السيدين المستشارين النائبين العامين المساعدين:
عبد حليم سيد أحمد خليفة .
عبد الوهاب عبد الرحيم .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعل وزیر العدل تنفيذه
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ
(الموافق لـ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٩١

بتعيين رئيس جامعة طنطا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعل قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ،

وبناء على ما اقرره وزیر التعليم ؟

قرار :

(المادة الأولى)

يعين السيد الأستاذ الدكتور / العشري حسنين درويش رئيساً لجامعة طنطا لمدة
التي يبلغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة .

(المادة الثانية)

عل وزیر التعليم تنفيذ هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاریخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ

(الموافق لـ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٩١

بتقرير معاش عن الخسائر في النفس نتيجة للأعمال الحربية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلـى القانون رقم ٤ لـسنة ١٩٦٧ بتـقرير مـعاشات أو قـروض عـن الخـسائر فـي النـفـس
والمـال تـبيـجة لـلـأـعـمـالـ الـحـربـيـةـ وـالـقـوـانـينـ الـمـعـدـلـةـ لـهـ ،

وعلـى قـرارـ رئيسـ الـجـمهـوريـةـ رقمـ ٤٣١ـ لـسـنةـ ١٩٨٧ـ بـالتـفـرـيـضـ فـيـ بـعـضـ
الـاخـتـصـاصـاتـ ،

وبـنـاءـ عـلـىـ ماـهـرـ ضـيـنةـ وزـيـرةـ التـأـمـيـنـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـشـئـونـ الـاجـتمـاعـيـةـ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يـنـعـيـ المـواـطـنـ /ـ مـحـسـنـ جـوـدـةـ مـتـولـيـ الـمـصـابـ تـبـيـجةـ لـلـأـعـمـالـ الـحـربـيـةـ مـعـاشـاـ شـهـرـياـ
مـقـدـارـهـ سـتـةـ جـنيـهـاتـ -ـ وـيـجاـزوـ عـنـ خـصـمـ الإـعـانـةـ العـاجـلـةـ .

(المادة الثانية)

يـنـعـيـ مـعـاشـ المـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ المـادـةـ الـأـوـلـىـ مـاـقـدـ يـسـتـادـيـهـ الـمـسـتـحـقـ لـلـمـاعـشـ طـبـقـاـ
لـأـيـ قـانـونـ مـنـ قـوـانـينـ الـمـاعـاشـ الـأـخـرـىـ .

(المادة الثالثة)

يلـشـرـ هـذـاـ قـرـارـ بـالـجـريـدةـ الرـسـمـيـةـ ،

صدرـ بـنـ لـاـصـةـ مـوـلـىـ مـوـلـىـ الـوزـرـاءـ فـيـ ٢٢ـ رـيـبـعـ الـآـخـرـ سـنـةـ ١٤١٢ـ مـ
(ـ الـموـالـقـ ٣٠ـ أـكـتوـبـرـ سـنـةـ ١٩٩١ـ مـ)ـ

دكتور / عاطف صدقي